التكتلات الاقتصادية في الاتحاد الافريقي ودورها في التجارة البينية

حكمت سلمان / دائرة العلاقات الاقتصادية الخارجية

شهد النصف الثاني من القرن العشرين تجارب عديدة لتحقيق التكامل والاندماج الإقليمي في مناطق مختلفة من العالم بهدف تحقيق التعاون والمصالح المشتركة وإن كانت تجربة التكامل الإقليمي الأوروبي ممثلة في الاتحاد الأوروبي، لازالت تستقطب الاهتمام الأكبر في هذا المجال بسبب وصولها إلى درجة متقدمة من الاعتماد المتبادل في مختلف مجالات التجارة والاستثمار والثقافة، فضلا عن سعيها إلى الانتقال إلى مستوى التكامل السياسي أدركت الدول الإفريقية أهمية مشروعات التكامل الاقتصادي، فأنشأت عددا من التجمعات الاقتصادية الإقليمية لكن الأوضاع الاقتصادية للقارة لم تشهد تحقيق النقلة الاقتصادية المطلوبة فقد شهد العقد الثامن من القرن العشرين ظروفاً سياسيه وأقتصادية غير مواتية حيث تفاقمت مشكلات الديون الخارجية وتسارع تدفق الموارد البشرية والمادية والمالية خارج القارة الإفريقية بشكل لم يسبق له مثيل وتزايد نزيف العملات الصعبة نتيجة تراجع حجم الصادرات وتزايد حجم الواردات، بالإضافة إلى تدهور شروط التبادل التجاري حيث يصل اعتماد دخل إفريقيا من الصادرات بالأساس على المواد الأولية التي يتراوح حجمها بين ٨٥-٩٠% من إجمالي الصادرات في العديد من البلدان الإفريقية، كما أدى استمرار الركود الاقتصادي إلى انخفاض مستويات الاستثمار، مما ترتب عليه نقص قدرة البلدان الافريقية علي مواصلة التنمية والنمو الحقيقيين، إضافة إلى تزايد الديون الخارجية التي زادت عن ٢٧٠ مليار دولار، فيما تجاوزت مدفوعات خدمة الدين نسبة الـ ٢٥% من حجم الصادرات، كما تجاوزت في بعض دول القارة نسبة الـ ١٠٠%.

التكتلات الاقتصادية الإقليمية والجماعة الاقتصادية الأفريقية

أثناء عقد الدورة العادية السابعة والعشرين لمنظمة الوحدة الإفريقية، وفي مؤتمر رؤساء الدول والحكومات بالعاصمة النيجيرية أبوجا (٣ - ٦/٦/ ١٩٩١) وقعت ٥٢ دولة إفريقية المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الافريقية والتي دخلت حيز التنفيذ فى شهر ايار عام ١٩٩٤.

وقررت قمة الاتحاد الإفريقي التى عقدت في مدينة سرت الليبية فى تموز ٢٠٠٥ تسريع العمل نحو تحقيق الجماعة الاقتصادية الإفريقية، وصولا إلى تحقيق الوحدة الاقتصادية الكاملة للقارة وقد عقد اجتماعان على مستوى الخبراء أحدهما في تشرين الاول ٢٠٠٥ بمدينة أكرا عاصمة غانا، والآخر في مدينة لوساكا بزامبيا في شهر اذار ٢٠٠٦ لتحقيق هذا الهدف وفي اذار ٢٠٠٦ عقد أيضا في العاصمة البوركينية "واجادوجو" المؤتمر الوزاري الأول للوزراء الأفارقة المعنيين بالتكامل الإقليمى حول ترشيد التجمعات الإفريقية القائمة، حيث بحث المشاركون الإسراع بعملية دمج وترشيد التجمعات الافريقية القائمة في عدد أقل حيث إن تعدد التجمعات الافريقية يمثل تكراراً للأهداف ويخلق تداخلا فى البرامج مما يلقي أعباء على العمل الافريقي المشترك، ويؤثر سلبا على مستقبل التكامل بين دول القارة. اتفق المجتمعون

في واجادوجو على اعتماد تجمعات رئيسية هي كالأتي :-

- الكوميسا COMESA:- وهي السوق المشتركة لشرق إفريقيا وجنوبها أنشئت سنة ١٩٨٢، تضم في عضويتها كل من مصر والسودان وإثيوبيا وإريتريا وجيبوتي وأوغندا وكينيا ورواندا وبوروندي والكونغو الديمقراطية ومالاوي وسيشل وموريشيوس وجزر القمر ومدغشقر وزامبيا وزيمبابوي وناميبيا وأنجولا وسوازيلاند.

-السادك SADC:- هو "الجماعة الإنمائية لإفريقيا الجنوبية"، أنشأت عام ١٩٧٩ وتضم في عضويتها كل من أنجولا وجنوب إفريقيا وبوتسوانا وليسوتو وسوازيلاند وناميبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وموريشيوس وموزمبيق وسيشل وتنزانيا وزامبيا وزيمبابوي ومالاوي.

-الإيكواس ECOWAS:- هو الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا أنشأت عام ١٩٧٥، والتي تضم في عضويتها كل دول إقليم غرب إفريقيا باستثناء موريتانيا التي خرجت منها.

- السين ساد CEN - SAD :- هو تجمع دول الساحل والصحراء، تأسس بموجب المعاهدة المبرمة بين تجمع دول الساحل والصحراء والتي وقعتها الدول الست المؤسسة للتجمع خلال اجتماع استضافته العاصمة الليبية طرابلس في الفترة من (٤ - ٦ /٢/ ١٩٩٨) وقد انضمت باقي الدول الأعضاء في وقت لاحق حتى وصلت حاليا إلى ٢٣ دولة هي:--الدول المؤسسة: ليبيا، بوركينا فاسو، مالى، النيجر، تشاد، السودان. الدول التي انضمت بعد التأسيس، جمهورية إفريقيا الوسطى، إريتريا، جيبوتى، غامبيا، السنغال، بنين، ساحل العاج، جمهورية مصر العربية، غانا، غينيا بيساو، ليبيريا، المملكة المغربية، نيجيريا، سيراليون، الصومال، توغو، تونس، ويتوقع أن تنضم للتجمع كل من غينيا، جزر القمر، ساوتومى وبرنسيب، الغابون.

-الإيكاس ECCAS:- هو الجماعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا أنشأت عام ١٩٨٣، وتضم في عضويتها كل من رواندا وبوروندي والكاميرون وإفريقيا الوسطى وتشاد والكونغو برازافيل وغينيا والغابون وساوتومي وبرنسيب والكونغو الديمقراطية وأنجولا.

-الإيجاد IGAD :- هو الهيئة الحكومية للتنمية أنشأت عام ١٩٨٢، وتضم في عضويتها كل من السودان وإثيوبيا وإريتريا وجيبوتي وأوغندا والصومال وكينيا، وكلا من مصر وليبيا كمراقبين.

-اتحاد المغرب العربي UAM:- أنشئ سنة ١٩٨٩، ويضم في عضويته كل من ليبيا والجزائر والمملكة المغربية وتونس وموريتانيا.

- تجمع شرق إفريقيا EAC:- أنشئ سنة ١٩٦٧، يضم كينيا وأوغندا وتنزانيا ورواندا،كما اتفق المجتمعون في مؤتمر (واجا دوجو) لعام ٢٠٠٦ المشار أليه انفاً على تحقيق التنسيق و التعاون بين هذه التجمعات في السياسات والبرامج، وخلق آليات لإدارة عملية التنسيق تلك بهدف تحقيق الاندماج وفقا لمعاهدة أبوجا وإعلان سرت فى ١٩٩٩/٩/٩، وتحقيق توافق بين الإطار الزمني الوارد فيهما مع إعطاء دور رئيسى للاتحاد الإفريقي للإسراع بالتكامل والتنسيق بين التجمعات الإقليمية.

السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا (الكوميسا COMESA)

بدأت اتفاقية الكوميسا كمنطقة تجارة تفضيلية عام ١٩٨١ تهدف للوصول لإقامة منطقة تجارة حرة بين الدول الأعضاء لتتطور وتصبح اتحادا كمركيا ثم سوقاً مشتركة ثم اتخذت الاتفاقية شكلها الحالي، ونتيجة للنجاح الذي حققته هذه الاتفاقية قررت الدول الأعضاء تطوير التعاون فيما بينها وذلك بإقامة السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا COMESA كخطوة جديدة نحو تحقيق الجماعة الاقتصادية الأفريقية وتم توقيع الاتفاقية في ١٩٩٤/١٢/٨ لتحل السوق

المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا محل اتفاقية منطقة التجارة التفضيلية PTA.

الدول الأعضاء في الكوميسا :- أنجولا، بوروندي، جزر القمر، الكونغو الديمقراطية، جيبوتي، مصر، إريتريا، إثيوبيا، كينيا، مدغشقر، ملاوي، موريشيوس، رواندا، سيشل، السودان، سوازيلاند، أوغندا، زامبيا، زيمبابوي وليبيا.

بدأت هذه الدول في تطبيق الإعفاءات الجمركية في ١٧ شباط ١٩٩٩ على أساس مبدأ المعاملة بالمثل، وللسلع التي يصاحبها شهادة منشأ معتمدة من الجهات المعنية بكل دولة. ونجح التجمع في رفع معدل التجارة البينية فقد ارتفع حجم التجارة البينية داخل التجمع خلال الفترة (١٩٨٥- ١٩٩٨) من ٨٣٤ مليون دولار سنة ١٩٨٥ إلى ١،٧ مليار دولار سنة ١٩٩٤، لتصل إلى ٤،٢ مليار دولار سنة ١٩٩٨. كما انخفضت تكلفة النقل بين دول التجمع بنسبة ٢٥ % نتيجة تطبيق معايير التجمع لتيسير النقل بين الدول الأعضاء.

وارتفع حجم التبادل التجاري بين الدول الأعضاء بمنطقة التجارة الحرة للكوميسا ليصل إلى ٢,٦ مليار دولار سنة ٢٠٠٤ مقارنة بحوالي ٢،١ مليار دولار سنة ٢٠٠٣، بينما زاد التبادل التجاري بين جميع الدول الأعضاء بالتجمع ليصل إلى ٥،٦ مليار دولار عام ٢٠٠٥ مقارنة بحوالي ٤،٥ مليار سنة ٢٠٠٢، ثمً ارتفع إلى ٦،٣مليار دولار سنة ٢٠٠٦. وتمثل (الصادرات البترولية، الشاي والسكر، الشعير، والبن) أهم السلع المتبادلة بين الدول الأعضاء.

الأهداف والمجالات التي تتطرق إليها الاتفاقية :-

١-تحرير التجارة والتعاون الجمركي :- وذلك من خلال إنشاء اتحاد جمركي، وإلغاء العوائق الجمركية وغير الجمركية بين الدول الأعضاء.

٢-النقل والمواصلات :- تشجيع التعاون من أجل تسهيل عملية نقل السلع وتيسير انتقال عوامل الانتاج والأشخاص.

٣-الصناعة والطاقة :- تبني معايير ونظم قياسية ومعايير جودة موحدة، وتوفير بيئة جاذبة للاستثمار.

٤-التمويل :- توحيد السياسات الاقتصادية الكلية وتسهيل قابلية تحويل العملات تدريجياً.

٥-الزراعة :- المساهمة في مجال التنمية الزراعية وإتباع سياسة زراعية موحدة.

٦-التنمية الاقتصادية والاجتماعية :- تنسيق الجهود لتحقيق تنمية مستدامة من خلال جمع وتحليل البيانات وإزالة العقبات.

الاستنتاجات

توجد فجوة كبيرة بين الواقع الفعلي للتجمعات الاقتصادية الأفريقية والآمال الأفريقية المعقودة على هذه التجمعات. وأن ردم هذه الفجوة يتطلب جهوداً ضخمة على المستويات السياسية والاقتصادية والأمنية، فعلى الصعيد السياسي يتطلب الأمر مزيداً من التنسيق المتبادل بين دول وحكومات القارة الأفريقية على مختلف المستويات ومزيداً من الالتزام بالمعاهدات والاتفاقيات والبروتوكولات الموقعة في إطار هذه التجمعات، بالإضافة إلى دعم الديمقراطية والحكم الرشيد. وعلى المستوى الاقتصادي لابد من التزام الحكومات الأفريقية بدعم وتعزيز التجارة البينية من خلال تطوير البنية التحتية في مجالات النقل والطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إلى جانب زيادة التنسيق بين دول القارة من أجل توحيد اللوائح والقواعد المنظمة لحركة التجارة والاستثمار وتسهيل انتقال المستثمرين بين مختلف دول القارة. كذلك دعم الابتكار لزيادة القدرات التنافسية الأفريقية في الاقتصاد العالمي القائم على المعرفة والتكنولوجيا، وتقوية الشراكات بين القطاعين العام والخاص وتوفير التمويل اللازم. وعلى المستوى الأمني تبرز أهمية مواجهة قائمة التحديات الأمنية إذ يصعب توقع تحقيق نقلة نوعية في مجال التكامل الاقتصادي والتجارة الإقليمية البينية بدون بيئة أمنية مواتية. وهناك عوامل عديدة تحد من فاعلية الاتحاد الأفريقي والكيان الجديد الـ (٢٦ دولة) في الأجل القصير والمتوسط ومنها:-

أولا :- وجود فجوات ضخمة بين دول الكيان من حيث عدد السكان والمساحة والناتج المحلى الإجمالي والصادرات والواردات السلعية، كذلك فإن التجمع يضم عشر دول حبيسة (تكون محاطة باليابسة من أربع جهات) ليست لها سواحل بحرية، مما يزيد من صعوبات التبادل التجاري.

حيث يبلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي لدولة جنوب أفريقيا ٢٨٦ مليار دولار، أي ثلث ناتج الكيان الجديد، ويبلغ الناتج المحلي الإجمالي لمصر ١٨٨ مليار دولار، بينما يبلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي لجزر القمر ٥٣٥ مليون دولار، وجيبوتي ١ مليار دولار، وبورندي ١،٣ مليار دولار، وليسوتو ١،٥ مليار دولار. وتبدو الفجوة أكثر وضوحا فيما يتعلق بالصادرات، والتي تصل في حالة جنوب أفريقيا ٧٧ مليار دولار في سنة ٢٠١١، مقابل ٥٢ مليار دولار لأنغولا، و٣٢ مليون دولار لجزر القمر، و٧١ مليون دولار لبورندي، و١٠٠ مليون دولار لجيبوتي، و٢٢٦ مليون دولار لرواندا.

الأمر نفسه ينطبق على حالة الواردات وكل هذا يعني ضيق الأسواق الفعلية للكيان الجديد وضعف الطلب.

ثانيا :- اعتماد دول الكيان الجديد على المعونات الدولية، فقد بلغت قيمة هذه المعونات المقدمة إلى دول الكيان خلال العام ٢٠١٠ حوالي ٢٤،٢مليار دولار، حتى إنها تخطت المليارى دولار في خمس دول، وبالتالي يمكن تصور مدى نفوذ دول الغرب داخل تلك الأسواق، حيث بلغ إجمالي المعونات لإثيوبيا ٣،٨٢٠ مليارات دولار، ولتنزانيا ٢،٩٣٤ مليار دولار، والكونغو الديمقراطية ٣،٣٥٤ مليارات دولار، والسودان ٢،٢٨٩ مليار دولار، وموزمبيق ٢،٠١٣مليار دولار.كما تعاني بعض تلك الدول من ارتفاع نسب المديونية إلى الناتج المحلي إلى جانب مشاكل المدفوعات التجارية، إذ تصل نسبة المديونية إلى الناتج المحلى فى زيمبابوى إلى ١٤٩%، وبالسودان ٩٤%، وبمصر ٨١%، كما يفتقر معظمها لإنتاج البترول الذي يقتصر تصديره على ليبيا وأنغولا والسودان، وكميات قليلة من مصر والكونغو الديمقراطية، بينما تعد الدول الباقية من الدول المستوردة للنفط. ولهذا حققت أربع دول فقط هي ليبيا وأنغولا والسودان وزامبيا بسبب تصدير المعادن فائضا تجاريا خلال العام ٢٠١١، بينما حققت ٢٢ دولة عجزاً تجارياً الأمر الذي يزيد من إصرار دول الغرب على الاحتفاظ بتلك الأسواق كثيفة السكان وضعيفة المستوى التكنولوجي والغنية بالموارد الطبيعية والتي تعد مورداً للبترول والمعادن والمواد الأولية الزراعية للدول الغربية حتى أصبح الصراع على الوجود في أفريقيا واضحا بينها وبين الصين.

ثالثا:- ارتباط تدني القدرة الشرائية بارتفاع معدلات الفقر في معظم تلك الدول، حتى بلغت نسبة الفقر ٦٩% بمدغشقر، ٦٨% بزامبيا، ٥٧% برواندا، ٥٦% بليسوتو، ٥٥% بموزمبيق، ٥٢% بملاوي، ٤٧% بكينيا، ٤٤% بإثيوبيا، ولهذا فقد احتل معظم تلك الدول مراتب متأخرة في مؤشر التنمية البشرية خلال العام ٢٠١٠. وهذا لا يعطي مجالاً مناسباً لزيادة التجارة البينية فيما بين دول التجمع الجديد.